

أحكام مهنة المحاماة

وفقاً لقانون نقابة المحامين النظاميين الأردنيين
والأنظمة الصادرة بموجبه

الدكتور

محمد عبد الخالق الزعبي

أستاذ قانون أصول المحاكمات المدنية

والتحكيم المساعد - محكم دولي معتمد

كلية القانون - جامعة عمان العربية



دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمان - الأردن



أحكام مهنة المحاماة

وفقاً لقانون نقابة المحامين النظاميين الأردنيين
والأنظمة الصادرة بموجبه

340, 023

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2022/10/5491)

المؤلف: محمد عبد الخالق الزعبي

الكتاب: أحكام مهنة المحاماة

الواصفات: نقابات المحامين - مهنة المحاماة - المحامون - آداب المهنة - القانون - الأردن

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-184-6

الطبعة الثانية 2026 م - 1447 هـ

جميع الحقوق محفوظة © All rights reserved Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمود جابر حنيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية
مجمع محمد عريبات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 6 5341929 (+962) - موبايل: 79 9992616 (+962)

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

أحكام مهنة المحاماة

وفقاً لقانون نقابة المحامين النظاميين الأردنيين
والأنظمة الصادرة بموجبه

الدكتور

محمد عبد الخالق الزعبي

أستاذ قانون أصول المحاكمات المدنية

والتحكيم المساعد - محكم دولي معتمد

كلية القانون - جامعة عمان العربية

دار الثقافة
للنشر والتوزيع

2026 م - 1447 هـ

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى روح والدي رحمة الله عليه، وإلى والدتي حفظها الله
ومرعاها وأطال الله بعمرها ومتعها بموفور الصحة والعافية، وإلى أشقائي وشقيقاتي
وأبنائي حفظهم الله . . إلى طلبة كلية الحقوق الذين ما نزلوا على مقاعد
الدراسة، والذين غادروا مقاعد الدراسة متفانين في التدريب لحياتهم العملية
ولمهنة المحاماة . . إلى المحامين والقضاة وكل الزملاء الأعزاء . . ونرجو من الله
عز وجل أن يكون هذا الكتاب علماً نافعاً ومرجعاً يستفاد منه .

استهلال

لقد جاء هذا الكتاب نتيجة جهد مجموعة من المحاضرات، قمت بإلقائها على طلبتي في كلية القانون - جامعة عمان العربية، وحيث إن المكتبة القانونية تخلو من مرجع يشرح أحكام قانون نقابة المحامين النظاميين الأردنيين وأحكام مهنة المحاماة والأنظمة الصادرة بموجبه، فقد عازمت متوكلاً على الله إعداد هذا الكتاب، وذلك لكي يكون مرجعاً مهماً لطلاب القانون والمكتبة القانونية الأردنية والعربية.

والله ولي التوفيق

المؤلف

المقدمة

يتحدث هذا الكتاب عن موضوع أحكام مهنة المحاماة وفقاً لقانون نقابة المحامين الأردنيين، إذ إن علم القانون متشعب وواسع؛ ويصعب الإحاطة به إلا من خلال القانونيين الذين تخصصوا في المجال القانوني؛ إذ يعد المحامي من أعوان القضاء وضروري جداً وجوده في المحاكم؛ الأمر ليس كذلك فحسب إذ إن المحاماة جزء من العدالة والعدالة لا تتحقق إلا بتعاون القاضي والمحامي معاً، وقبول المحامي وجوباً على القاضي، وحيث إن شعوب العالم تؤكد في ميثاق الأمم المتحدة، بين أمور أخرى، عزمها على إيجاد ظروف يمكن في ظلها الحفاظ على العدل، وتعلن أن أحد مقاصدها هو تحقيق التعاون الدولي في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بلا تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، لذا كان من الواجب على المتخصصين اللجوء إلى المحامين لإثبات ما يدعوا به، إذ قد يؤدي الجهل في القانون للمتقاضين إلى خسارة الدعوى وضياع الحق المراد إثباته، كما أن القوانين لا تجيز للمتخصصين الترافع بأنفسهم أمام المحاكم.

إن مهنة المحاماة تُعتبر من أقدم المهن التي وجدت للدفاع عن الحقوق واستيفائها، إذ إن المحامي لقب يطلق على الشخص الذي أجاز له ممارسة مهنة المحاماة بناء على القوانين المعمول بها في بلده. بالمحاماة من أقدس المهن وهناك من قال عنها للمحامي الفرنسي "روس" يصف فيه المحامي الحقيقي الذي يسعى لنشر العدالة بين الناس: "المحامي الآن هو أقل الناس كلاماً، والمحامون هم وحدهم الذين يُحسنون السكوت، لأن إحصان السكوت ليس إلا نتيجة حتمية لإحصان الكلام". عن ذلك المعنى عبّر الفرنسي

"جارسونيه" بوصفه لحياة المحامي إذ قال: "إنَّ المحامي يترافعُ في يومٍ واحد أمام محاكمٍ متعددة في دعاوى مختلفة، ومنزله ليس مكاناً لراحته ولا بعاصم له من مضايقات عملائه، إذ يقصده كل من يريد أن يتخفّف من أعباء مشاكله وهمومه، فعمله معالجة مختلف المشاكل وتخفيف هموم الآخرين"، ثمّ يقدّم هذا الفيلسوف نظرةً شاملةً لمهمة المحامي في هذه الأرض، وهي أعظم ما يُمكن أن يُعبّر عنه الإنسان في وصف هذه المهنة إن قامت بمضمونها الأساسي الشريف: "أستطيع القول إنّه من بين مواطنيه يمثل الرجال الأوّلين الذين قاموا بتبليغ الرسالة الإلهيّة".

وفي الأردن يقسم المحامين إلى محامين نظاميين ومحامين شرعيين؛ وهو مصطلح قد لا يفهمه بعض الأشخاص العاديين إلا أن الفرق بينهما هو أن المحامين النظاميين هم المحامون المسجلون وفق نظام نقابة المحامين النظاميين ولديهم إجازة للعمل في المحاكم النظامية؛ فالمحامون النظاميون هم المحامون المقيد أسمائهم في سجل المحامين الأساتذة في نقابة المحامين الأردنيين، وعليه فإن المحامي النظامي يستطيع التمثول أمام أي من المحاكم النظامية من محكمة صلح وبداية واستئناف وأمام محكمة التمييز أيضاً؛ وحتى أمام أي محكمة خاصة مثل محكمة الشرطة ومحكمة ضريبة الدخل ومحكمة الجمارك وغيرها من المحاكم النظامية، حيث يسمح للمحامين النظاميين بالتمثول أمام جميع المحاكم النظامية دون السماح لهم بالتمثول أمام المحاكم الشرعية؛ إذ من الواجب على المحامي أن يقوم بأخذ إجازة للعمل بها.

وقد أُلّف المحامون النظاميون في الأردن نقابة ذات مركزين الأول في عمان والثاني في القدس. وتتمتع هذه النقابة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ويتولّى شؤونها مجلس تنتخبه الهيئة العامة وفقاً لأحكام قانون نقابة المحامين.

المقدمة

ويؤلف المجلس من نقيب وعشرة أعضاء وتكون مدة دورة المجلس سنتين. ويمثل النقابة النقيب لدى الجهات القضائية والإدارية وأمام الغير ويرأس الهيئة العامة ومجلس النقابة.

وتعتبر نقابة المحامين الأردنيين عضواً من أعضاء اتحاد المحامين العرب، فهي تعمل بالتعاون مع الاتحاد ونقابات المحامين في الوطن العربي بهدف رفع مستوى مهنة المحاماة في الأردن، وتحمل نقابة المحامين في الأردن شعار الاتحاد (الحق والعروبة).

إذ تهدف هذه النقابة الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين والمحافظة على فعالية المهنة وضمان حرية المحامي في أداء رسالته من خلال سن القوانين والتعليمات الخاصة بعمل المهنة بهدف رفع مستوى المحامين.

ومن هنا وجدت أنه من الضروري تسليط الضوء على أحكام مهنة المحاماة وفقاً لقانون نقابة المحامين الأردنيين. إذ إنني ومنذ فترة طويلة أفكر بوضع مؤلف يبين ويشرح ذلك ليكون عوناً للطلاب في كلية الحقوق؛ حيث حاولت أن أجعل هذا الكتاب مبسطاً ليتوافق؛ بهدف التيسير على الباحثين القانونيين والمحامين والقضاة والعاملين في المجال القانوني؛ وأخيراً أتمنى أن أكون قد قدمت في هذا العلم عملاً نافعاً ومفيداً، وأن يوفقني ربي لهذا العلم بما يخدم طلابنا الأعزاء وإخواننا العاملين في المجال القانوني.

الفهرس

7	استهلال
9	المقدمة

الباب الأول

مهنة المحاماة من حيث نشأتها والتشريعات التي تنظمها

19	الفصل الأول: تعريف مهنة المحاماة
20	المبحث الأول: تعريف المحاماة وبيان أهدافها
25	المبحث الثاني: الحق في التوكيل
51	الفصل الثاني: التشريعات التي تنظم مهنة المحاماة في الأردن

الباب الثاني

تنظيمات النقابة لمهنة المحاماة في الأردن

63	الفصل الأول: النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين
64	المبحث الأول: تسجيل المحامين في سجل النقابة
82	المبحث الثاني: المحامون المتدربون
111	المبحث الثالث: نقابة المحامين
148	المبحث الرابع: حق المحامي في الأتعاب
163	المبحث الخامس: حصانة المحامي

المطلب الأول: لا يجوز توقيف المحامي أو ملاحقته.....	165
المطلب الثاني: صون كرامة المحامي.....	169
المطلب الثالث: لا يجوز تفتيش محامٍ أثناء المحاكمة.....	170
المطلب الرابع: الاعتداء على المحامي.....	174
الفصل الثاني: آداب مهنة المحاماة وقواعد السلوك للمحامين النظاميين.....	178
المبحث الأول: واجب المحامي تجاه المحاكم والقضاة.....	185
المبحث الثاني: واجبات المحامي تجاه موكله.....	189
المبحث الثالث: واجبات المحامي تجاه زميله المحامي.....	210
المراجع.....	235